DP

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

DP/1996/L.13/Add.10
14 May 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية ١٩٩٦
٦-١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، جنيف
البند ١ من جدول الأعمال

مشروع تقرير الدورة السنوية

جنيف، ٦-١٧ أيار/مايو ١٩٩٦

إضافة

الفصل السابع - التقرير السنوي لمدير البرنامج

١- عرض مدير البرنامج تقريره السنوي عن عام ١٩٩٥ (DP/1996/18 وAdd.1-4). وانقسم عرضه إلى ثلاثة أجزاء: (أ) الخطوات التي اتخذت لتهيئة بيئة تمكينية في نطاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز وتنفيذ مبادرات التغيير التي اعتمدها المجلس التنفيذي في مقرره ١٤/٩٤، بما في ذلك المعلومات فيما يتصل بتركيز البرنامج، وحشد الموارد، والإدارة، والموارد البشرية، والتنسيق باتساع المنظومة؛ (ب) نتائج البرنامج، بما في ذلك إعادة توجيه البرامج. والمركز المالي للبرنامج وتخطيط الموارد بالنسبة للفترة المقبلة؛ (ج) التحديات المقبلة.

٢- وفي إطار هذا البند الأخير، أبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتزم تكثيف جهوده ليغير من نفسه. فقد أنشئت آليات جديدة، مثل اللجنة التنفيذية واللجنة المعنية بإدارة التغير. كذلك قرر المدراء الأقدم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطلاق مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠١، باعتباره أداة للتركيز على القضايا البنيوية التي تعرقل الاصلاح الشامل للبرنامج. بيد أن الموارد الأساسية قد هبطت في عام ١٩٩٥ وهو يدعو المجلس الآن إلى تشكيل شراكة استراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبلوغ هدف التمويل السنوي وقدره ١,١ مليار دولار. وقال إن برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي يتطلع إلى المناقشات المقبلة حول تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً التي ستجري برعاية حكومات الدانمرك. والسويد والمملكة المتحدة والهند والتي يتوفر عنها موجز تنفيذي تحت تصرف المجلس. كذلك أتيحت للمجلس خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ ومعلومات أساسية إضافية. وعرض مدير البرنامج أيضاً مشروع بيان بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنقح الذي كان معروضاً على المجلس التنفيذي للموافقة عليه.

٣- وتناول خمسة وأربعون وفداً الكلمة للتحدث عن هذا البند فشكروا مدير البرنامج على بيانه وعلى الوثائق الإضافية التي قدمت للاجتماع. وقال معظم المتحدثين إنهم وجدوا البيان شاملاً ومنيراً وأثنوا على مدير البرنامج وزملائه على الجهود التي بذلوها لتهيئة بيئة تمكينية من أجل التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بؤرة التركيز في البرنامج

٤- قالت الوفود بصفة عامة في تعليقاتها على التقرير السنوي لمدير البرنامج، إن الوثائق تتضمن معلومات مفيدة عن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المقاصد التشغيلية الخمسة لخطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن عام ١٩٩٥. ولاحظوا بالتقدير التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ المبادرات من أجل التغيير وفي إثراء مجالات التركيز الأربعة على المستوى البرنامجي. وأعادت جميع الوفود تقريباً التأكيد على دعمها لمجالات التركيز وعلقت أهمية خاصة على الأولوية المعطاة للمجال الموضوعي، أي استئصال شافة الفقر، والمجال الوظيفي، أي تنمية القدرة في إطار من التنمية البشرية المستدامة. وأشير إلى أهمية وضع أهداف كمية لمقصد استئصال شأفة الفقر. وذكر كثير منها أنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يركز موارده المحدودة بقدر أكبر على المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية وأنهم يدعمون الجهود التي يبذلها من أجل بلورة "بؤرة تركيز داخل بؤرة التركيز". وقد أثبتت هنا المشاورات غير الرسمية التي جرت مع أعضاء المجلس بمبادرة من مكتب سياسة ودعم البرنامج جدواها.

٥- وضربت وفود كثيرة أمثلة على العمل الجاري في بلدانها في إطار التنمية البشرية المستدامة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتوجه وفد واحد بالنقد لما لاحظه من أن قضايا العناية بنوع الجنس تحديداً لا تمثل سوى جزء صغير فقط من إنفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مجالات التنمية البشرية المستدامة، ودعا الى سرعة العمل من أجل وضع عدد أكبر من برامج العناية بنوع الجنس تحديداً. وأعلن وفد آخر خشيته، عندما يتصدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء قدراته الموضوعية، من احتمال قيام ازدواج مع القدرات البحثية والتقنية القائمة لدى سواه من المؤسسات. من ذلك مثلاً البحوث المتعلقة بالأمن الغذائي، والغابات، وسياسات التنمية، فهي من المواضيع التي تغطيها وكالات أخرى.

الوثائق

٦- نوه كثير من المتحدثين بأنه على الرغم من أن الوثائق جاءت شاملة ومستوفاة لشتى اشتراطات أصول الصياغة فإنه يتعذر استخلاص صورة شاملة منها عن بؤرة التركيز في أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال عديد منهم إنه ينبغي أن يكون التقرير أدق تحليلاً وأحرص على الاتجاه إلى المشاكل. وينبغي للتقرير في رأي أحد الوفود أن يتكون أساساً من تحليلات مقتضبة للبيانات الإحصائية المتعلقة باتجاهات

البرنامج على المستوى القطري، خاصة من حيث علاقتها بقرارات المجلس التنفيذي. وأشار متحدث آخر بأن يركز التقرير على الدروس المستفادة وتقييم الآثار بينما أشار ثالث بأن ينطوي على تحليل للميزة النسبية للنتائج مقارنة بالأهداف.

٧- وأشار وفد إلى إمكان استخدام خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ كإطار جيد لرصد الأنشطة التنظيمية والإبلاغ عنها، بما أنه يعني أهدافاً محددة، ومجالات رئيسية للنتائج، ومؤشرات للأداء. وأشار وفد آخر إلى أنه سبق لوفده أن اقترح صيغة بديلة للتقرير السنوي.

الموارد

٨- علّق معظم الوفود على انخفاض الموارد الأساسية بالقيمة الحقيقية خلال عام ١٩٩٥ ودعوا إلى بذل قدر أكبر من الجهود لجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر جاذبية في نظر المانحين. ولاحظ بعض المتحدثين أنه على الرغم من تكثيف عملية الاصلاح في ظل مبادرات التغيير، فإن الأموال الرئيسية اللازمة لترجمة هذه الاصلاحات إلى برامج ناجعة المفعول تتناقص. وأعرب عدد من الوفود عن خشيته من احتمال انتهاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الاعتماد بشدة على الموارد غير الأساسية التي لا توفر أساساً مناسباً لعمليات وكالة متعددة الأطراف. وفي هذا السياق، علّق عديد من الوفود على عدد الصناديق الاستئمانية التي أنشئت منذ عام ١٩٩٥، واستفسروا عن التكاليف الإدارية، والآثار التنظيمية، والفعالية الكلية لهذه الترتيبات من زاوية التكاليف. واستفسر وفد عما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضد وضع استراتيجية للتمويل الأساسي تضاهي الاستراتيجية غير الأساسية المذكورة في الوثيقة DP/1996/18. وأثار أيضاً مسألة تقاسم الأعباء. وأكدت وفود عديدة أنها ستبقي مساهماتها الأساسية لعام ١٩٩٦ عند مستوى ١٩٩٥. ودعا أحد المتحدثين إلى إنشاء قوة عمل خاصة تحت رئاسة مدير البرنامج لتناول مسألة حشد الموارد الأساسية.

٩- وأعربت وفود عديدة من المجموعة الإقليمية الأفريقية عن خشيتها من أن يؤثر هبوط موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلباً على البرامج في منطقتهم، بالنظر إلى ما شوهد من صعوبة جذب مصادر تمويلية أخرى. وطلب متحدثون عديدون آخرون أن تزداد أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية كثافة ووضوح رؤية.

١٠- وأشار أحد الوفود بأن ينخرط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برامج كبيرة أجراً للتمويل المشترك مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، لتمتين قاعدة أمواله المتواضعة، وخاصة في مجال العناصر المتصلة بمجال تنمية القدرات وسائر مجالات التنمية البشرية المستدامة. وقال عدد من الوفود إنهم يتطلعون إلى تلقي نتائج تقييم التمويل المشترك التي أمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدراسته مؤخراً في دورة المجلس التنفيذي التي سوف تنعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

تعزيز المكاتب القطرية

١١- نوه متحدثون كثيرون بضرورة مواصلة تحسين الخدمات والدعم اللذين يقدمهما المقر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المكاتب القطرية. وفي هذا الصدد ينبغي سرعة الانتهاء من جهد إعادة تشكيل

هيكل مكتب دعم السياسات والبرامج، وتوفير الارشادات السليمة تقنياً للمكاتب القطرية في حينها، وإجراءات البرمجة الكفؤة، والتخلص من مستويات الإدارة الصغرى وما لا ضرورة له من طلبات المعلومات من جانب المقر. وقد رئي بصفة عامة أن تمكين المكاتب القطرية عن طريق تزويدها بالموارد البشرية والتقنية المناسبة، وبفرص التدريب والمعلومات والخبرة التقنية يعتبر حجر الأساس في تحسين الأداء على المستوى القطري.

١٢- وحث أحد الوفود على توجيه نفس العناية لتعزيز نقاط الوصل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان التي لا يوجد للبرنامج مكاتب قطرية فيها. وطالب آخرون بتوفير قدر من المرونة أكبر للمكاتب القطرية عند تطبيق الإطار البرنامجي للتنمية البشرية المستدامة على الظروف والأحوال الوطنية.

التنسيق

١٣- وعلّق متحدثون كثيرون على الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم التنسيق المتزايد للأنشطة التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة في إطار استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية فيما يتعلق بالتنمية، وتحسين دعمه لنظام المنسق المقيم. واتفق على استصواب إقامة تكامل في السياسات والتنفيذ بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بل واعتبار ذلك هدفاً طموحاً. ومن المهم أيضاً التنسيق مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ونوه عديد من المتحدثين في معرض الإشارة إلى حالات الطوارئ، بضرورة مواصلة تحديد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضوح وكفاءة أدائه من ناحية، والشيء نفسه بالنسبة لإدارة الشؤون الإنسانية ووكالات الإغاثة من الناحية الأخرى. وفي هذا الصدد، رحب أحد الوفود بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع إدارة الشؤون الإنسانية في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٦. وقد أعرب عدد من الوفود عن تقديره للملاحظات النيرة التي ضمنها مدير البرنامج بيانه الافتتاحي فيما يتصل بالجوانب الإنمائية لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الطوارئ.

١٤- هذا، وقد رأى عدد من الوفود أنه من الضروري تحديد ما إذا كان نظام المنسق المقيم يعمل بكفاءة، وما هي العقبات التي تحول دون تحسين أدائه، وما هي أفضل طريقة لدفع المنسقين المقيمين هم أنفسهم إلى المشاركة على نحو أوفى في الجهود الرامية إلى تعزيز النظام. واستفسر أحد الوفود عن موعد إتاحة تقييم دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنظام المنسق المقيم. وأعرب متحدث أو متحدثان عن الأمل في ألا تفضي الجهود المبذولة للنهوض بتماسك السياسات في مقر الأمم المتحدة إلى صرف العناية عن المسائل البرنامجية على المستوى القطري. واستفسر وفد عما إذا كان مدير البرنامج قد وجد صعوبة في الجمع بين دوره كرئيس لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبين مسؤوليات التنسيق التي أسندها إليه الأمين العام. وذكر آخرون أن التنسيق هو في نهاية الأمر من مسؤوليات الحكومات المتلقية وأنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يركز على تعزيز قدرة التنسيق الوطنية.

١٥- وأشار وفد إلى أهمية مذكرة الاستراتيجية القطرية وحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اقناع عدد أكبر من البلدان على الأخذ بأداة التنسيق هذه. وأثنى عدد من المتحدثين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدور الذي لعبه في توثيق المصالحة الوطنية وإعادة البناء في البلدان ذوات الأزمات. وأعرب آخرون

عن دعمهم للعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة تساوق المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

المساءلة

١٦- أكدت الوفود على أهمية مساندة الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز المساءلة الإدارية والمالية والفردية والفنية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقالت إن هذه المنظمة قد قطعت أشواطاً هامة في هذا المجال. وأشارت إلى أن تحسن معدل الامتثال لمراجعة الحسابات والمذكور في الوثيقة DP/1996/18 جدير بالثناء هو والتدابير المتخذة مؤخراً لتدعيم المساءلة الفردية. ومن الناحية الأخرى، وفيما يتعلق بالتقييم، أبدى وفد أو اثنان ملاحظة مفادها أن من الواضح أن الفرع ذا الصلة بالموضوع من التقرير الأخير قد أُعدَّ قبل الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦ بالنظر إلى أنه لا يتناول قضايا الامتثال وتقييم أثر البرامج التي نوقشت في ذلك الاجتماع. وطلب أحد الوفود أن يجري في مزيد من البلدان اختبار عملية تقييم أثر البرامج وأدائها التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

١٧- وقالت عدة وفود إن لديها أسئلة حول الكيفية التي أُجريت بها عملية مراجعة الحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والكيفية التي تُتاح بها نتائج هذه العمليات للمجلس التنفيذي. وطلب أحد المتكلمين إيضاحاً للحاجة إلى عمليات مراجعة حسابات خاصة والمذكورة في الوثيقة DP/1996/18.

١٨- وذكر أحد المتكلمين، في مقترح قرأه بالنيابة عن أحد عشر وفداً أخرى، أنه ينبغي للمجلس التنفيذي، في ضوء خلفية قوامها تقييدات الموارد ومن أجل زيادة الموارد المتاحة للبرامج إلى أقصى حد، أن يستخدم الفحص السنوي للميزانية لكي يقدر بدقة المجال المتاح لتحقيق مزيد من الوفورات. وثمة شرط مسبق للتقييم هو تلقي معلومات دقيقة تتصل بقطاعات التكلفة في المقر في نيويورك بما في ذلك، في جملة أمور، المصروفات المتعلقة بالموظفين والإيجارات والمصروفات الأخرى ذات الصلة. وطلب أن تتاح هذه المعلومات بطريقة شفافة وسهلة الاستعمال ومناسبة من حيث التوقيت من أجل تيسير إجراء مزيد من المناقشات في الدورة العادية الثالثة للمجلس لعام ١٩٩٦. وفي حين أبدى وفد آخر التأييد لهذا المقترح، فإنه شدد على الحاجة إلى الحفاظ على هيكل إدارة قوي في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إدارة التغيير

١٩- لاحظت وفود مع الاهتمام التدابير والآليات الجديدة التي أعلن عنها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتكثيف عملية التغيير في هذا البرنامج. فقد أبدت عدة وفود ملاحظة مفادها أن التعجيل بعملية الإصلاح مع العمل في الوقت نفسه على ضمان أن تظل العمليات اليومية سليمة لا تُمس هو أمر مرغوب فيه. وطلبت بعض الوفود مزيداً من المعلومات حول دور الخبراء الاستشاريين المعنيين بالعمليات الذين تعاقد معهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية المساعدة في إدارة التغيير. وأعرب أحد المتكلمين عن رأي مفاده أنه ينبغي مواصلة إدارة عملية التغيير بشكل شفاف، على النحو الذي ظلت تتسم به حتى الآن.

المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا

٢٠- تكلم أحد الوفود باسم المجموعة الأفريقية فرحب بتفصيل دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا. وأشار أيضاً إلى نجاح اجتماعات المائدة المستديرة المتعلقة بعدة بلدان أفريقية أثناء عام ١٩٩٥ وأعرب عن الأمل في أن تؤدي الالتزامات إلى دفع المبالغ. وأشار متكلم آخر إلى المبادرة الخاصة فاستفسر عن مدى عمليات التشاور مع الحكومات قبل إطلاق هذه المبادرة وعما إذا كانت الموارد المطلوبة لتنفيذها قد كـُفلت. ورد المدير المساعد ومدير المكتب الاقليمي لأفريقيا على تلك الأسئلة الأخرى المتعلقة بالمبادرة الخاصة وذلك في عرض خاص.

بيان البعثات

٢١- أعرب عدد غير صغير من الوفود عن التقدير لبيان البعثات المنقح الذي اقترحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعن الموافقة عليه. وقال وفدان أو ثلاثة إن لديها بعض أوجه القلق المستمرة بشأن صيغة فقرات معينة. وقد اتـُفق على عقد اجتماع غير رسمي فيما بين الوفود المهتمة بالأمر أثناء الدورة الراهنة من أجل محاولة تبديد أوجه القلق المتبقية هذه.

مسائل أخرى

٢٢- أعاد عدد من الوفود تأكيد الأهمية التي تعلقها هذه الوفود على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وعرضت إيضاحات للدور الذي تقوم به بلدانها في هذا الصدد. وأُعرب عن الأسف لإغفال الإشارة إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الوثيقة DP/1996/18. وذكر عدة متكلمين أيضاً أهمية التنفيذ الوطني في بلدانهم وطلب أحدهم أن يجري النظر في النهوض بعمليات تبادل الخبرة فيما بين وحدات التنفيذ الوطنية في البلدان المختلفة. وطلب أحد المتكلمين أن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦ بشأن تقاسم المعلومات فيما بين المناطق.

٢٣- وتتصل القضايا الأخرى التي أثارتها الوفود بالتوازن بين الجنسين في موظفي الفئة الفنية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي؛ واستخدام البرنامج للمعلومات المتاحة من هيئات البحوث التابعة للأمم المتحدة؛ والاهتمام بتلقي المنشورات ذات الصلة قبل أن تتلقاها وسائط الإعلام.

٢٤- وطلب أحد الوفود أن يفتتح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتباً له في بلده.

الردود المقدمة من مدير البرنامج

٢٥- قدم مدير البرنامج إجابات على الأسئلة المـُثارة وطلبات معلومات أخرى في أوقات مختلفة أثناء المناقشة. ففيما يتعلق بمسألة الموارد، كرر القول بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر الأموال الأساسية هي حجر الأساس لعملياته. وأوضح أن البرنامج قد ظلت لديه دائماً استراتيجية لتعبئة الموارد الأساسية. أما السبب في ذكر استراتيجية التمويل بالموارد غير الأساسية في الوثيقة PD/1996/18 فهو أنها تمثل مبادرة جديدة استـُحدثت في عام ١٩٩٥. وفيما يتعلق بتكاثر الصناديق الاستئمانية، ذكر أن البرنامج الإنمائي يـُبقِي

هذه المسألة قيد الاستعراض ويشجع أيضاً تقاسم التكلفة من جانب أطراف ثالثة كمكمِّل للصناديق الاستئمانية. وفيما يخص النـُهج الأكثر إلحاحاً المتبعة مع المانحين الرئيسيين، تـُظهر التجربة أن مدير البرنامج لا يستطيع أن يذهب إلا إلى هذا المدى في ذلك الاتجاه دون أن يسبب نفور مقدمي التبرعات. وهذا هو السبب في أنه الآن يقترح تشكيل شـِراكة استراتيجية مع المجلس التنفيذي لبلوغ الرقم المستهدف وقدره ٣,٣ مليارات دولار. وأبدى ملاحظة مفادها أنه يوجد قصور في الصفقة التي عـُقدت بشأن إصلاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأبدى تعاطفه مع بلدان البرامج التي ترى أنها قد اعتمدت تغييرات رئيسية بلا طائل فيما يبدو.

٢٦- وفيما يخص قضية الوثائق، قال إنه موافق على أنه يلزم تحسين نظام تقديم التقارير السنوية. وسلـَّم بأن أحد الحلول يمكن أن يتمثل في دمج عمليات تقديم التقارير والتخطيط في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوضح أن الأساليب الأكثر موضوعية الجاري استحداثها لرصد الأداء في إطار خطة البرنامج للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ يمكن أن تتيح انتاج تقارير ذات نوعية أعلى تـُقدَّم إلى المجلس التنفيذي.

٢٧- وفيما يتصل بتحقيق تركيز برنامجي أكبر، ذكـَّر الأعضاء بأنه قد نقل آراءه بشأن هذا الموضوع في خطاب سابق له. ففي إطار مجال الأولوية الأول المتمثل في استئصال شأفة الفقر، يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه الآن على (أ) وضع سياسات وطنية لمكافحة الفقر و(ب) النهوض بفرص توليد الدخل وأسباب كسب العيش القابلة للاستدامة للفقراء. وقال إنه يوافق على أن تحديد أهداف كمية لقياس استئصال الفقر هو أمر أساسي واستشهد بمبادرة اتخذتها في الآونة الأخيرة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ذلك المجال على أنها خطوة هامة إلى الأمام. وفيما يتعلق باهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالحراجة والأمن الغذائي ومجالات تقنية أخرى، أوضح أنه لا يوجد ازدواج في الجهود بين البرنامج الإنمائي والوكالات التقنية والمنظمات الدولية الأخرى. ذلك أن البرنامج الإنمائي لا يسعى بحال من الأحوال إلى أن يكون رائداً في هذه الميادين التقنية؛ فهو يسعى فقط إلى أن ينمي من قدراته الذاتية ما هو ضروري للتمكن، بدرجة معينة من الكفاءة، من تقييم البرامج في المجالات التي يـُطلب منه تمويلها.

٢٨- وبخصوص التنسيق، وافق على أن الصورة الراهنة التي يعرضها نظام المنسقين المقيمين هي صورة مختلطة وأشار إلى أن قطاع التنسيق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيتناول هذه المسألة. وشدد على أن الغرض من السعي إلى تحقيق الترابط في السياسات على المستوى العالمي هو على وجه الدقة تعزيز الأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري والتي تنطوي على شركاء من منظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بدوره كمنسق خاص، قال إنه لم يواجه أي صعوبة خاصة في الجمع بين هذه الوظيفة وبين مهامه كمدير للبرنامج. فبالنظر إلى أن البرنامج محوري لتنسيق أنشطة التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، فإن الوظيفتين تساير كل منهما الأخرى بصورة طبيعية جداً.

٢٩- وبخصوص مسائل أخرى، قدم مدير البرنامج إيضاحات بشأن تكاليف موظفي البرنامج بالنسبة إلى مجموع الدخل ودور لجنة إدارة البرامج والإشراف عليها ونظام مراجعة حسابات الإدارة الخاص بالبرنامج. ورداً على سؤال محدد حول التعاون مع المنظمات غير الحكومية، ذكـَّر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستخدم هذه المنظمات في تنفيذ البرامج مباشرة كما سيساعدها على بناء قدراتها هي. وفيما يخص أعداد المشاريع في حافظة البرنامج في عام ١٩٩٥، ذكر أن هذه الأعداد قد ظلت تتدهور حتى عام ١٩٩٥

ولكنها ارتفعت في ذلك العام لأسباب يحاول البرنامج الآن أن يحددها. وأشار إلى عمليات مراجعة الحسابات الخاصة فشرح أنها مراجعات حسابات تذهب إلى أبعد من عمليات التفتيش التي يقوم بها البرنامج على أساس منتظم. بيد أنه أكد على أن إجراء عملية مراجعة حسابات خاصة لا يعني ضمناً في حد ذاته أنه توجد أي أسباب لقلق كبير.

٣٠- وبخصوص التوازن بين الجنسين في موظفي البرنامج، ذكر أن ٣٢ في المائة من موظفي الفئة الفنية في عام ١٩٩٦ هم من النساء. والهدف المُبتغى هو تحقيق مساواة بين الجنسين في فترة السنوات الأربع إلى الخمس القادمة.

٣١- وفيما يتعلق ببيان البعثات، وجه مدير البرنامج التماساً قوياً لتوخي أقصى قدر من الانضباط من جانب الوفود. وقال إن لدى مجلس الإدارة فرصاً عديدة لاستعراض مشروع البيان. وقد نُقح النص المعروض عليه في الدورة الراهنة تنقيحاً مستفيضاً لكي توضع في الحسبان التعليقات القيّمة المقدمة من شتى الأعضاء. وأوضح أن النص الحالي هو، كما قال في خطابه الافتتاحي، يعكس توافقاً قوياً في الآراء داخل المنظمة، ويتفق تماماً مع الإطار التشريعي المقدم من المجلس ذاته ولا يتجاوز بحال من الأحوال ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المهم أن يوافق مجلس الإدارة على البيان بأسرع ما يمكن لكي يمكن تقديمه إلى موظفي البرنامج ليكون دليلاً ومصدر إلهام لهم.

٣٢- وأشار الأمين، في معرض رد له على استفسار بخصوص الإصدار المتأخر للمرفق الإحصائي للتقرير السنوي (DP/1996/18/Add.4) إلى أن المعلومات المدرجة في المرفق قد تم الحصول عليها من مصادر غير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يكن في مقدورها اتاحة هذه المعلومات للبرنامج إلا بعد نهاية سنتها المالية. وقال إن الإضافة المتعلقة بالمعلومات الإحصائية لم تكن تتاح في الماضي إلا في شكل مؤقت في الدورة السنوية، وإن المجلس التنفيذي، في إطار جهوده الرامية إلى تبسيط أعماله، يُقدم الآن هذه المعلومات عن السنة المعنية في شكلها النهائي في أقرب فرصة ممكنة. وأوضح أن التأخير في تلقي المعلومات في البرنامج فيما يتعلق بالدورة السنوية لعام ١٩٩٦ قد ازداد حدة بفعل الموعد المبكر الذي عُقدت الدورة فيه.

- - - - -